الكاملة. ويبدو أن هذه الصفحة قد أفرج عنها بينما حذفت الصفحتان الأخريان نتيجة خطأ مكتبي، طبقاً لما قاله أحد رسميي هيئة الرقابة للمؤلفين.

وأكد تقرير آخر لوكالة المخابرات المركزية، عام ١٩٧٤، حصل عليه أحد المحامين بموجب قانون حرية المعلومات، وقالت الوكالة، فيما بعد، انها أفرجت عنه خطأ، أن الوكالة تعتقد «أن اسرائيل أنتجت أسلحة نووية، وحكمنا مبني على أساس حصول الاسرائيليين على كميات كبيرة من اليورانيوم، جزئياً بوسائل سرية، وعلى الطبيعة الغامضة لجهود اسرائيل في حقل تعزيز اليورانيوم وعلى استثماراتها الواسعة في نظام صواريخ مكلفة مصممة لحمل رؤوس حربية نووية».

وعلى الرغم من أن افتقار تقرير عام ١٩٧٤ هذا إلى الشواهد المحددة على امتلاك اسرائيل لقنبلة ذرية إلا أنه واضح في تلخيصه لشبكة المعلومات المعقدة، التي تشير إلى ذلك، تلك الشبكة التي تضم معلومات عن مزيد من الاتفاقيات السرية مع فرنسا للحصول على مصنع إعادة معالجة، وقيام عملاء اسرائيل السريين بسرقة سفينة محملة باليورانيوم في البحر الأبيض المتوسط، والشكوك حول قيام اسرائيل بسرقة يورانيوم معزز صالح لإنتاج القنابل في مصنع في بنسلفانيا.

وتبين القصة المتشابكة أن مشروع اسرائيل لصناعة القنبلة لم يكن جانباً عرضياً نجم عن برنامج نووي «سلمي». بل كان، منذ البداية، مشروعاً متوجهاً كلياً نحو هدف واحد هو الخيار العسكري.

ويبدو أن فرنسا لعبت دور قابلة المشروع ومربيته. فمن المعروف أن فرنسا زودت اسرائيل بمفاعل الماء الثقيل، في ديمونا، القادر على إنتاج كميات من الوقود المستنفد في السنة الواحدة يمكن أن يستخلص منها بلوتونيوم يكفي لصنع ١,٢ قنبلة قدرتها ٢٠ كيلو طن. ولكن السؤال، الذي ظل مدة طويلة دون إجابة، هو ما إذا كانت فرنسا قد زودت اسرائيل أيضاً بمصنع قادر على استخلاص البلوتونيوم بطريقة إعادة المعالجة. ولعل المساهمة الكبرى للكتاب هي أنه يكشف أن ذلك هو ما حدث بالفعل. فقد قابل المؤلفان، في حزيران (يونيو) عام ١٩٧٨ في باريس، العالم الفرنسي فرانسيس بيرين الذي رئس الهيئة الفرنسية للطاقة الذرية بين عامي ١٩٥١ و١٩٧٠. وأكد بيرين أن مصنع إعادة المعالجة كان جزءاً غير مباشر من صفقة عام ١٩٥٧ الأصلية وقال: «لقد رفضنا أن نبيع اسرائيل مصنعاً كيماوي، ولكنهم بالطبع تعلموا كيمياء البلوتونيوم معنا. وطلبوا من شركة فرنسية مساعدتهم في بناء هذا المصنع. فتركنا نحن الشركة تقوم بعملها دون أن نحدد لها تماماً ما يجب أن تفعل أو تستعمل». وأضاف بيرين، أن التعاون في هذا الحقل استمر حتى عام ١٩٦٦، أي بعد عودة ديغول إلى الحكم بثلاث سنوات. وكان وزير خارجية فرنسا الديغولي دي مورفيل قد قال في مذكراته: «اتخذنا بسرعة، بعد عودة ديغول إلى الحكم، خطوات لمنع امتداد التعاون (مع اسرائيل) إلى حقول أخرى، ونعني بهذا استخلاص البلوتونيوم لأغراض عسكرية». ولكن يبدو أن اتخاذ هذه الخطوات لم يكن بالسرعة التي يدعيها دي مورفيل.

وقد أدلى ثلاثة قادة فرنسيين باعترافات غير مباشرة، في كتاب فيليب سيمونو الذي صدر عام ١٩٧٦ بعنوان: «النوويوقراطيون»، تدعم ما يذهب إليه بيرين. وعلى الرغم من أن الكتاب لم يفصح عن أسماء هؤلاء، إلا أن المراقبين الفرنسيين توصلوا إلى معرفتهم. وأول هؤلاء هو روبرت غابي الذي كان في الخمسينات رئيساً لمحطة تعزيز يورانيوم فرنسية، ثم أصبح وزيراً ديغولياً. وقد أجاب على سؤال حول ما إذا كانت فرنسا قد ساعدت اسرائيل في حقل الأسلحة النووية بقوله: «نعم، أكثر مما يظن العالم». أما الرجل الثاني، وهو جورج بيس الذي كان يعمل في برنامج تعزيز اليورانيوم الفرنسي، فقد أجاب على السؤال نفسه بقوله: «لا تعليق». ولكنه عاد فقال: «لقد بنيت مصنعاً في (؟...) ولم يكن لصنع المربيات. لقد أطعت أوامر غي موليه، وفيما بعد ديغول. فعلت ذلك دون تردد ولست آسفاً على شيء». وكان الرجل الثالث رئيساً لشركة طلب منها أن تزود اسرائيل بمواد نووية. وقد ذكر أنه أرسل إلى بييد غوبلومات، رئيس هيئة الطاقة الذرية الفرنسية حينذاك، رواية كانت قد صدرت حديثاً تتخيل دمار العالم بعد صدام نووي في الشرق